المجلة الصباح
العدد 2175 - السنة الثامنة
الجمعة 11 شعبان 1436 - الموافق 29 مايو 2015
Friday 29 May 2015 - No.2175 - 8th Year

وزير الخارجية يجدد موقف الكويت الداعم لترسيخ عناصر الأمن والاستقرار بليبيا

اكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد امس على موقف الكويت الداعم والثابت في ترسيخ عناصر الأمن والاستقرار في ليبيا الشقيقة.

جاء ذلك خلال لقاء الشيخ صباح الخالد مع وزير خارجية ليبيا الدكتور محمد الدايري على هامش الدورة ال42 لمجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي قدم خلاله الدايري عرضا حول مساعي الأمم المتحدة لاعادة الامن والاستقرار الى ليبيا.

وشدد الشيخ صباح الخالد على دعم الحل السياسي باعتباره السبيل الوحيد لتسوية الازمة في ليبيا. وفي اجتماع اخر بحث الشيخ صباح الخالد مع مع وزير خارجية جمهورية قيرغيستان الصديقه ارلان عبدلدايف العلاقات الثنائية بين البلدين. وحضر الاجتماعين مدير إدارة مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السفير الشيخ الدكتور احمد ناصر المحمد الصباح وعدد من مسؤولي وزارة الخارجية

الشيخ صباح الخالد مترئسا الجلسة الختامية للمؤتمر

مندوب فلسطين بالمنظمة

المجلس جدد الالتزام باهداف ومبادئ منظمة التعاون الاسلامي لما فيه خير الشعوب

إعلان الكويت: مشروع جديد أمام مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي

■ السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط مرتكز على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية

■ الالتزام بامن واستقرار اليمن ودعم اللشرعية المتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي

■ رفض الانقلاب وعدم التعامل مع ما يسمى بالاعلان الدستوري واعادة الاسلحة والمعدات العسكرية الى الدولة

■ المجتمع الدولي مطالب بموقف حازم تجاه وقف العنف وما يرتكب من تدمير متواصل للبنية التحتية السورية

كتب مصطفى كامل

اكد مجلس وزراء خارجية الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي امس الالتزام باهداف ومبادئ منظمة التعاون الاسلامي لما فيه خير الشعوب الاسلامية وتامين مصالحها المشتركة.

وفي هذا الصدد شدد المجلس في (اعلان الكويت) الصادر في ختام اعمال دورته 42 التي استضافتها الكويت في الفترة 27 – 82 مايو الجاري تحت شعار (الرؤية المشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الارهاب) على دعم مبادئ المنظمة وغاياتها لما فيه خير الشعوب الاسلامية وتامين مصالحها المشتركة من خلال العمل في الاطار الثنائي وفي اطار المنظمة بهدف تعزيز التضامن الاسلامي وتنسيق العمل الاسلامي المشترك.

واكد دعم جهود الامين العام المبذولة نحو اصلاح المنظمة ورفع قدراتها وتطورها في كل المجالات بهدف الارتقاء بادائها لمواجهة التحديات وتوسيع علاقاتها بما فيها فتح مكاتب اقليمية جديدة للمنظمة دعما لاهدافها بما يحقق خدمة قضاياها والقضايا الدولية العادلة.

وجدد دعمه الكامل لقضية فلسطين والقدس الشريف ودعم الحقوق الشرعية لابناء الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حق تقرير المصير والعودة مؤكدين ان السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط مرتكز على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967 بما فيها الجولان العربي السوري والاراضي اللبنانية المحتلة وايضا اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وايجاد حل منصف لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

واعرب عن دعمه لاعادة طرح مشروع جديد امام مجلس الامن لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية وايجاد تسوية نهائية لاقامة دولة فلسطينية مستقلة كما شجبوا وادانوا السياسات المتعجرفة التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية وذلك عبر حصارها لقطاع غزة وبناء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية وتوسعة جدار الفصل العازل وتهويد القدس العربي ومسعاها لان تكون دولة يهودية.

وعبر عن تاييدهم للمساعي والاجراءات التي قامت بها دولة فلسطين للانضمام الى المؤسسات والمواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية.

كما عبر عن بالغ تقديرهم لجهود الامين العام للمنظمة في حشد الدعم للقضية الفلسطينية ونرحب بزيارات فرق الاتصال الوزارية بشان مدينة القدس الشريف للعديد من الدول المؤثرة من اجل دعم ايجاد حل عادل شامل للقضية الفلسطينية.

واكد تقديرهم للجهود «التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس يبذلها من اجل حماية القدس الشريف ودعم صمود الشعب الفلسطيني في المدينة المقدسية وصيانة تراثها الاسلامي».

كما اكد على الالتزام بامن واستقرار اليمن ودعما للشرعية المتمثلة في فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي واستكمال العملية السياسية وفق المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الامن 2216 والقرارات ذات الصلة.

واشاد بنتائج مؤتمر الرياض «من اجل انقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية»الذي عقد خلال الفترة من 17 – 19 مايو 2015 بمشاركة واسعة من كافة القوى والمكونات السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والشباب والمراة واصدار وثيقة الرياض وفقا للاهداف التي حددها الرئيس اليمني في خطابه الى خادم الحرمين الشريفين وهي «المحافظة على امن واستقرار اليمن وفي اطار التمسك بالشرعية ورفض الانقلاب عليها وعدم التعامل مع ما يسمى بالاعلان الدستوري ورفض شرعيته واعادة الاسلحة والمعدات العسكرية الى الدولة وعودة الدولة لبسط سلطتها على كافة الاراضي اليمنية والخروج باليمن الى بر الامان بما يكفل عودة الامور الى نصابها وان تستانف العملية السياسية وفقا للمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وان لا يصبح اليمن مقرا للمنظمات الارهابية والتنظيمات المتطرفة كما تدعو كافة المكونات السياسية اليمنية الى سرعة الاستجابة لطلب فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي باستئناف الحوار مع كافة الفرقاء.

واكدوا على ما ورد في البيانات الصادرة عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الاسلامي على المستوى الوزاري (15 فبراير 2015 – جدة) وعن البيانات الصادرة عن الاجتماعات الاستثنائية لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في 21 يناير 2015 – 7 فبراير 2015 1– 4 فبراير 2015) بشان الاوضاع الخطيرة في الجمهورية اليمنية وقرار القمة العربية ال26 (29 مارس 2015) وبيان البرلمان العربي في 17 فبراير 2015.

ورحبوا بعملية اعادة الامل للنهوض باليمن واعادة اعماره معربين عن عميق تقديرهم لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ال سعود في انشاء مركز موحد لتنسيق وتقديم المساعدات للشعب اليمني «ونحث كافة الدول بما فيها دول المنظمة والمنظمات والهيئات الاقليمية والدولية بما فيها الهيئات التابعة لمنظمة التعاون الاسلامي العاملة في المجال التنموي وفي المجال الانساني الى تقديم المساعدات وتبني برنامج دولي للدعم الاقتصادي والتنموي الشامل لاعادة بناء اليمن».

ودعا المجلس في (اعلان الكويت) المجتمع الدولي الى موقف حازم تجاه وقف العنف وما يرتكب من تدمير متواصل للبنية التحتية السورية وكذلك الوقف الفوري لسفك الدم السوري وازهاق الارواح مؤكدا على الحقوق المشروعة للشعب السوري ودعم الحل السياسي القائم على قرارات مؤتمر (جنيف-1).

كما دعا كافة الاطراف المعنية لتطبيق قرار مجلس الامن رقم 2139 ورقم 2165 وكافة القرارات ذات الصلة ملمنا استضافة دولة الكويت للمؤتمر الأول والثاني والثالث على التوالي لدعم الوضع الانساني في سوريا.

واكد المجلس متابعة الاحداث الامنية والتطورات السياسية الجارية في ليبيا باهتمام بالغ داعيا الفصائل الليبية الى تحمل مسؤولياتها تجاه وقف العنف الدائر هناك والتمسك بالخيار السلمي الوحيد والممكن لانهاء الازمة الليبية.

واشاد بالجهود الحثيثة التي يبذلها مبعوث الامم المتحدة لليبيا في ايجاد حل سياسي للازمة مؤكدين على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة اراضيها وكذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية للحفاظ على استقلاليتها التامة.

واكد وقوفه مع الشعب الليبي للتصدي لمن يريد العبث بامن ليبيا وذلك عبر تقديم الدعم اللازم في حماية الحدود الليبية والعمل على وقف الهجرة غير الشرعية وحجب تسلل الجماعات الارهابية ومنع تدفق السلاح والعتاد العسكري.

وجدد المجلس تاكيده على ادانة «لتطورات الأوضاع الأمنية المؤسفة في العراق ومحاولات ما يسمى بتنظيم (داعش) الارهابي» لتقويض امنه واستقراره مؤكدا وقوفه مع جمهورية العراق الشقيق في الحفاظ على امنه واستقراره وسيادته ووحدة اراضيه.

كما اكد دعم مساعي الحكومة العراقية الجادة والمخلصة في سعيها لإنجاز برنامج المصالحة الوطنية بما يحقق صلابة الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية لأبناء الشعب العراقي.

ورحب المجلس بالاتفاق الاطاري الذي تم بين مجموعة (5 + 1) وايران «الذي نتطلع الى استكماله من خلال اجراءات التوقيع النهائي في نهاية شهر يونيو المقبل» مجددين دعوة ايران لاستكمال التعاون مع المجتمع الدولي لما يساهم في تعزيز عناصر الامن والاستقرار وترسيخ علاقات حسن الجوار.

وجد المجلس تاكيده على ادانة الارهاب بكافة صوره واشكاله مهما كانت مبرراته للقيام به وادان الاعمال الارهابية وكافة اشكال التحريض التي نالت الكثير من الدول وبعض الدول الاعضاء في المنظمة وفي هذا الصدد عبر عن ادانته الشديدة للحادث الارهابي الذي وقع مؤخرا في مسجد بمنطقة القطيف في المملكة العربية السعودية.

وشدد في ذات الاتجاه على ضرورة محاربة الجماعات الارهابية ومن يدعمها ومن يمولها ويمكنها من ممارساتها المشينة التي لا تمت بصلة للدين الاسلامي وسماحته وان هذه الجماعات لا يمكن باي حال من الأحوال ربطها بالدين الاسلامي الحنيف حيث ان الارهاب لا دين له ولا وطن له.

وجدد المجلس تاكيده على ضرورة العمل على تجفيف منابع تمويل الارهاب والالتزام بما جاء بقرارات الامم المتحدة ومنظمة التعاون الاسلامي ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الارهاب المتطرف خاصة نتائج اجتماعات اللجنة التنفيذية على المستوى الوزاري بتاريخ 15 فبراير 2015.

ودعا الى توحيد الجهود الاقليمية والدولية لمحاربة الارهاب والفكر المتطرف مشيدا بنتائج جلسة شحذ الأفكار التي عقدت على المستوى الوزاري للمجلس في الكويت حول اهمية وضع استراتيجية فعالة لمكافحة الارهاب والتطرف.

ورحب في هذا الاطار بمضمون (بلاغ مكة المكرمة) الصادر عن المؤتمر الاسلامي العالمي (حول الاسلام ومحاربة الارهاب) الذي عقد في مكة المكرمة خلال الفترة من 22 الى 25 فبراير 2015 تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ال سعود الداعي الى ابعاد ابناء الامة الاسلامية على اختلاف انتماءاتهم المذهبية عن الفتن والاقتتال ووضع استراتيجية شاملة لتجفيف منابع الارهاب والفكر المتطرف وتعزيز الثقة بين شباب الأمة.

واكد على ان محاربة الارهاب والتطرف الديني لا يكون بالصراع مع الاسلام ذلك الدين القيم وبالترويج بمفهوم (الاسلاموفوبيا) بل من خلال التعاون الرحب وفتح الحوار واستمرار التواصل مع المجتمعات الأخرى ونبذ الأفكار الهدامة التي تدعو الى العنف والكراهية والتأكيد ان فكرة والتسامح بين الشعوب هي ضرورة انسانية بالمقام الأول تحض عليها الاديان السماوية.

واكد المجلس على ضرورة تضافر الجهود لتعزيز التعاون بين شعوب الدول الأعضاء في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والتنموية ومحاربة الفقر مشيدا في هذا الإطار بالأدوار التنموية التي تضطلع بها دول مجلس التعاون الخليجي في تقديم المساعدات التنموية للدول التي عانت من مشاكل تنموية.

ورحب بنتائج اللجنة التنفيذية لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي (15 فبراير 2015 – جدة) والمؤتمر العالمي لمكافحة الإرهاب الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي (22 فبراير – مكة المكرمة) مؤتمر القمة العالمية الأولى حول مكافحة التطرف العنيف (واشنطن–فبراير 2015) التي تأتي تعزيزا للتعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين دول العالم مطالبا بضرورة تضافر الجهود الدولية والتنسيق الفكري والأمني والعسكري لمواجهة التطرف والإرهاب بكل حزم وقوة.

كما رحب بقرار مجلس الأمن رقم 2199 (فبراير 2015) الذي صدر بالإجماع تحت الفصل السابع القاضي بتجفيف منابع تمويل الإرهاب وتشديد الرقابة على المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين.

ودان المجلس الأعمال الإجرامية الوحشية والبشعة التي ترتكبها كافة التنظيمات الإرهابية بمختلف أطيافها بما فيها تنظيمات (داعش) و(القاعدة) و(جبهة النصرة) الإرهابية ضد الأبرياء معتبرا أن تصاعد العنف والجرائم الإرهابية يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وجدد تضامنه مع مالي وأفغانستان والصومال والسودان وساحل العاج واتحاد جزر القمر وجيبوتي والبوسنة والهرسك وكذلك شعوب جامبو وكشمير والقبرصي التركي وكوسوفو في طموحاتها الرامية إلى تحقيق الحياة السلمية والآمنة والمتقدمة.

كما جدد احترام سيادة جمهورية آذربيجان وسلامتها ووحدة أراضيها وفق ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وممثل تركيا

مندوب السودان

مندوب سلطنة عمان

المملكة الأردنية